

العولمة، الإناسة والحرية
في التربية

جورج ن. نحاس
١٩٩٩

العولمة والإناسة والحرية في التربية

جورج ن. نحاس
جامعة البلمند

جدلية "التجديد"

أدخلت نهاية هذا القرن على الاستعمال العام مفردة "العولمة" وهي إن دلت على شيء فعلى حركية الحياة وما تدخله هذه الحركية من متغيرات. فتحويلات التقانة في الربع الأخير من هذا القرن، بدلت كل أوجه وسائل الاتصال وجعلت من التواصل على بعد آلاف الأميال أمراً يومياً وعادياً. لكن الأمر يتعدى فعلياً عامل الشكل ووجهه التقني ليطلق منتجات التواصل الحضاري بتوسيع أفق الخبرات والمعلومات وامكانية الاطلاع على الجديد في العالم.

الجدلية بين الموروث والحديث، جدلية قديمة قدم التاريخ تختلف حدتها حسب الظروف التاريخية والتطور الحضاري. فنحن اليوم، في ظل ما اعتدنا على تسميته "عولمة"، نعيش إحدى فترات هذه الجدلية الأكثر تعقيداً: فالجديد يتراكم بكثرة وسرعة نظراً لاتساع رقعة الاتصال في العالم، وكَم هذا الجديد هائل للأسباب نفسها. لذا ينتابنا الشعور بأن هذه الحداثة تغمرنا بشكل لا يترك لنا مُسَعاً من الوقت لنتعامل معها بالطرق المناسبة.

وفي العالم اليوم، بشكل عام، نوعان من المواقف:

- أ - يقوم الأول على اجترار هذا الجديد دون أن يتفاعل معه حضارياً، فيتخذ عملياً شكل المسخ مُدْعياً التحرر.
- ب - يعارض الثاني هذا الجديد من منطلقات معيارية، فلا يتفاعل مع الحداثة، متخذاً شكلاً أصولياً، كما لو أن التاريخ غير مدعو للتطور. في هذا الاطار الجدلي حول العولمة، تقع المساءلة عن دور التربية.

جديد العولمة

هل من تحديد؟

لم يمض على استعمال عبارة "العولمة" ما يكفي من الزمن حتى تكتسب تحديداً نهائياً. فهي لا تزال في مجال التفتيش عن "أفهومية" (conceptualisation) واضحة تحدد معالمها ومقتضياتها الإجرائية. وفي غياب تحديد لماهية العولمة،

يتخذ التعبير عنها أشكالاً مختلفة مع شيء من المزج مع مفاهيم أخرى كالتدويل (internationalisation) أو مظاهر أخرى كشبكة الاتصال العالمية (Internet). الحقيقة أنه ربما كان من الأفضل لنا اليوم، وبنظرة أن تختبر فلسفياً ابيستمولوجيا العولمة، أن نتعامل مع الظواهر التي تبدو لنا أنها متأثرة أو مؤثرة بها كنمط أو كتيار أو كأسلوب:

أ - فنقول مثلاً إن تقانة الاتصال المستحدثة تساعد على نقل المعلومات والخبرات والتأثير على مجريات الأمور في العالم بشكل لم يسبق له مثيل: وهذا أمر يساهم في جعل العالم أكثر تداخلاً، مما يؤدي إلى "عولمة" ما.

ب - أو نقول إن تطور التقانة المتعددة الوسائل تسمح بنقل مختلف المستجدات الثقافية وبخلق أجواء مستحدثة ومتشابهة، وفي نفس الوقت، في كل بلدان العالم: وهذا أمر يساهم في تسريع المزج الثقافي، مما يسهم في إيجاد "عولمة" ما أخرى.

ج - أو نقول أن التقانة المعلوماتية وصلت إلى حدّ يصعب بعده التكلم على الحدود القومية أو الوطنية بنفس المفهوم الذي كان سائداً إلى اليوم، مما يساهم في حلول "عولمة" ما على صعيد السياسة العالمية تختلف عن هذه وتلك.

المواقف من الظواهر الحالية.

هذه الأوجه وغيرها، من الأمور التي تجعل الكثيرين في العالم، وليس فقط في ما اعتدنا على تسميته بلاداً نامية، يفتقون من هذه الظواهر موقفاً حذراً لثلاث أسباب رئيسية:

أ - طغيان النمط الواحد، المتأثر بالحضارة الغربية وخاصة الاميركية الشمالية منها. فيخشى من أن تكون التقانة الحديثة وسيلة لاستعمار جديد هو أدهى من الاستعمار الذي عرفناه في القرون الماضية.

ب - خسارة الخصوصية التي تطبع الثقافات المحلية، وذلك باسم الحضارة والتطور والانفتاح. فعوض أن تكون الحضارة العالمية صياغة مشتركة لمستقبل الانسان، تصبح إطلاقاً لثقافة أحدية الجانب والتوجه.

ج - الهيمنة على المجرى التاريخي للامور فتأتي الترسانة الحربية لتدعم خيارات اتخذها المهيمنون على تيار "العولمة" المشكو منه.

المرتكزات الأساس.

يمكن أن تصنّف هذه الأسباب كردات فعل عاطفية إن دلت على شيء فعلى قصور وكسل وعدم علمية. لذلك فمن الهام جدًا الرجوع إلى مرتكزات مبدائية واضحة يمكن أن نحتكم إليها لتقويم تيار العولمة وليس بالضرورة للحكم عليه أو معه. فتنطلق مقاربتنا الوجودية للموضوع ليس من الخوف والحذر بل من الجدية والقناعة بأن التقانة والحداثة لا يشكلان مواطن خطر بل طاقات إيجابية إن نحن أحسنا استعمالها. في اعتقادي أن هذه المرتكزات ثلاث. المرتكز الأول هو قضية الانسان. هل تطرح العولمة (في ظواهرها المحسوسة) مسائل حول الانسان تستحق أن تُبحث بشكل نقدي؟ هل تشكل العولمة خطرًا على الانسان لا بد من تداركه؟ هل الرؤية إلى الانسان في ظل العولمة هي رؤية تتناقض ومعطيات أخرى لا بد وأن تؤخذ بعين الاعتبار؟ طبعًا لا يمكن أن يجابوب على هكذا أسئلة إلا من تحرر هو من مسلمات فيها المخاطر نفسها التي نشكو منها.

المرتكز الثاني هو الحرية. هل تهدد العولمة (في ظواهرها المحسوسة) الحرية بمعناها العام؟ هل تحدّ العولمة حرية البعض على حساب البعض الآخر، فتخلق جواً من "العنصرية الجديدة"؟ هل توجد العولمة تحديًا جديدًا للحرية لا يتوافق مع رؤية معينة للانسان؟ مرة أخرى الجواب رهن بمدى الحرية التي ينعم بها المجيب.

أما المرتكز الثالث والأخير فهو التربية. هل تعطل العولمة (في ظواهرها المحسوسة) العملية التربوية من حيث هي تأهيل للانسان ليحقق نفسه متفاعلاً مع بيئته ومشاركاً في الاستمرار الحضاري المميز؟ هل تسلب العولمة البعض حقه في التمايز التربوي بانتقاء تعسفي للمرجعيات التربوية المقبولة؟ هل تشكل العولمة نمطًا تربويًا جديدًا لا يمكن التغاضي عنه؟ وهذا يعني أن لدى المتسائل خطأ تربويًا مدعومًا علميًا يتوجه إلى الانسان حق التوجه.

تتلازم عمليًا هذه الركائز الثلاث ولو اقتضى العرض تفصيلها كل على حدى. فالتربية لا تستقيم إلا في جو الحرية. وليس للتربية والحرية من معنى إلا بقدر ما هما مرتبطتان بالانسان. من الواضح أيضًا أن هذه المرتكزات الثلاث شكّلت تاريخيًا هاجس الفلاسفة والمفكرين ومختلف الأديان. لذلك كان من الطبيعي أن يركز الخطاب الديني من جهة، والخطاب الفلسفي من جهة ثانية، في معالجتهم لموضوع العولمة على هذه الأمور الثلاثة. تعامل الفكر العالمي، من فلسفي وأدبي وتعبيري، مع هذا الشأن بشكل متجدد نسبيًا دون أن يكون هناك من موقف واحد وعام. إنما يبقى السؤال: كيف ستعامل الأديان مع هذا الجديد ومع هذه المرتكزات؟ أي خطاب ديني ينفع ولا يكون سلاحًا يرتد على الأديان وعلى الايمان؟ أي سلوك ديني سيجعل من الأديان في موقع الحوار الوجودي من العولمة لتلعب دورًا مميزًا في تحضير الحضارة

المستقبلية؟ هذه الأسئلة مطروحة على الصعد الثلاثة: الإناسة، الحرية والتربية.

العولمة والإناسة

مرجعيات تحديد الإناسة.

بادئ ذي بدء، لا بد وأن أشير إلى أن معالجة موضوع الإنسان تشكل عقبة بحد ذاتها. فالإناسة (Anthropologie) تتأثر مباشرة بمنطلقات الباحث فيها. لذلك فلكل من الأديان مقاربتة حول الإنسان مما يوجد إناسة خاصة به، تترجم بطرق تعامل وتوجهات عملية ووصايا إلخ... أما الخطاب المدعو "العلماني" فهو ينظر إلى الإنسان بالاستقلال عن أية مرجعية إيمانية، مثنًا "القيمة" الإنسانية كمطلق "داخلي" (intrinsèque) ليس بحاجة ليؤكد ذاته إلى مرجعية خارجية (extrinsèque).

والملفت طبعًا، أنه ولو اختلفت الخطابات المتعلقة بالإناسة، إلا أنها تلتقي في كثير من الأمور التي تشكل "ضوابط معيارية" في مجال تعايش الأفراد بعضهم مع بعض. نجد هذه الضوابط المعيارية مثلًا في النظم الأخلاقية المعتمدة كأساس للقوانين العامة المعمول بها هنا وهناك. وتشكل هذه القوانين على اختلافها ترجمة موضوعية للكلام على الإنسان من حيث السلوك ذات الطابع الخفي، لكنها لا تكفي بحد ذاتها للتعبير عن الفكر الإناسي (مما يفسر مثلًا الاختلافات القائمة في تشريعات الأحوال الشخصية). لذلك، ظهر منذ أكثر من قرنين، وتحت تأثير الثورة الفرنسية بشكل خاص، تيار قوي يتخذ اليوم صفة العولمة، تشكل الإناسة جوهر طرحه، ويتمحور خاصة حول إشكالية "حقوق الإنسان".

إشكالية "حقوق الإنسان".

طرح فلاسفة القرن الثامن عشر موضوع الإنسان وحقوقه كردة فعل لقهر الأفراد من طبقات معينة على يد التحالف القائم بين السلطة السياسية والاقطاع على أنواعه. فليس من دولة تقريبًا، منذ الإغريق، إلا وقبلت بالعبودية وأقامت التمييز الطبقي والتفرقة العرقية. فلو لم تقبل هذه الدولة أو تلك رسميًا بمثل هذه التصرفات، إلا أن التعامل كان متشابهًا هنا وثمة شرقًا وغربًا. وما الاستثناءات التي عرفها التاريخ إلا فسحات أمل حضرت لتغيير الذهنيات التي أطلقها القرن الثامن عشر.

طبعًا، لم ينطلق هؤلاء الفلاسفة من فراغ فكري. فقد عرف الفلاسفة اليونان، ومن بعدهم مفكرون مسيحيون ومسلمون، إطلاقات مجلية حول الإنسان والمساواة الإنسانية، وخصوصية الإنسان بين الخلائق تنزع جميعها إلى رفض أي شكل من أشكال التفرقة بين البشر على أساس العرق أو المال أو

السلطة. لذلك أتى أول نص لشرعة حقوق الانسان ليؤكد هذه الطروحات التي تمثلت بالمثلث: "حرية، مساواة، أخوة".

لكن مع ظهور حركات التحرر في العالم، والتوق العارم للخروج من كل أشكال الاستعمار، طرأت تحولات عدّة على الوضع السياسي العالمي كما على الصعيد الفكري. فطورت الأمم المتحدة شرعة حقوق الانسان الأولى وأصبحت شرعة عالمية تلتزم بها مبدائياً كافة دول العالم. كما أوجدت الأمم المتحدة بعد ذلك شرعاً مكملّة كشرعة حقوق الطفل وغيرها.

ما يلفت للنظر هنا، أن التغيير الفلسفي بين إطار الشرعة الأولى والإطار الحالي اليوم، لم يدخل تغييراً أساسياً لا على الشرعة ولا عنوانها. فالشرعة الأولى ردة فعل على قهر مجتمعي واضح. ونص الشرعة الأساس الذي صدر عن الأمم المتحدة كان في ظل الخروج من عهود الاستعمار. ماذا عن اليوم مثلاً؟ ما هي المرجعية في القمع؟ وهل من استعمار جديد؟ إذا كانت الحال كذلك، فهذا يعني أن شرعة تتكلم على حقوق دون إظهار الواجبات هي حتماً شرعة ناقصة لأنها لا تذهب من السلبي الرافض لواقع معيّن، نحو الايجابي الذي يحقق واقعاً مرتجى. سبب ذلك طبعاً الالتباس الذي تسمح به بعض ظواهر العولمة تحت تأثير السياسة في العالم. فتضمحل أهمية الإناسة من حيث هي أساس الرؤية إلى الانسان ويحل مكانها هواجس ظرفية يتحكّم بها الاعلام المسيّس.

التداخل السياسي.

فالسياسة في العالم، كانت بعد المراكز الحربية²، أول من استعمل التقانة الحديثة على أشكالها، لتضغط على الرأي العالمي جاعلة من "حقوق الانسان" سلعة للتسويق ولتبرير كل أنواع التدخلات المسلحة وغير المسلحة. فهذا النوع من العولمة جعل من حقوق الانسان حجة سياسية بدلاً من أن تكون سبباً من أسباب التكامل الانساني بإقامة التوازن بين الحقوق والواجبات، كل الحقوق بالنسبة لكل إنسان، أينما كان، وكل الواجبات على كل إنسان أينما كان.

فهل لمشكلة الغنى والترف (في بعض البلدان "المنظرة" حول حقوق الانسان)، علاقة بإشكالية "حقوق الانسان"، مقابل ما نشاهد من فقر وتعاسة (في بلدان يُطلب منها التقيد بحقوق الانسان)؟ هل حقوق الانسان صحيحة في كل قطاع العالم بالتساوي أم تتأقلم مع اللون والعرق والمصلحة؟ هل مسؤولية الانسان عن أخيه الانسان متممة لحقوقه أم أن هذا الكلام مزعج من الناحية الاقتصادية ومن الأفضل التغاضي عنه؟

أنا لا أستغرب طبعاً تصرف الدول وتنظير الرؤساء والمسؤولين السياسيين في هذا المجال. كما لا أستغرب تطويع كل التقانة الحديثة لدعم هذه الرؤية المجتزأة لحقوق الانسان. فليس للسياسيين عامة من هاجس "إناسي"،

الإناسة ليست شغلهم الشاغل. لكنني أستغرب صمت الكثير من الفلاسفة والمفكرين ورجال الدين حيال هذا التصرف وكأنهم هم أيضاً دخلوا البزار السياسي وقضت مظاهر العولمة على آخر حس إناسي عندهم، فتحكمت بهم المصالح العرقية، أو الطائفية وعمتهم عن لب المشكلة.

المشكلة ليست في أن يتأذى من هو قريب منا ونهب للدفاع عنه. المشكلة هي في وجود نظام يقبل بأن يتأذى أحد من أجل مصلحة أحد آخر. إذا كانت الإناسة تقوم أصلاً على مساواة الأفراد في إنسانيتهم، فعلى المفكرين من دينيين وغير دينيين أن يعيدوا النظر بمواقفهم، ويفضحوا الالتباس القائم في ظل العولمة بين حقوق للإنسان، وحقوق الإنسان. فالتعابير لا تحمل المعاني نفسها في هذا البلد أو ذاك، وفق التقانة التي يملك والقوة التي في ترسانته الحربية وقدرة إعلامه على نقل الحقائق (أو الأكاذيب) إلى العالم. هل نحن، في ظل العولمة، بحاجة إلى إعلان جديد حول الإنسان لا يكتفي بالكلام على حقوقه بل ينظر أيضاً إلى واجباته تجاه أخيه الإنسان فيكون الآخر هو مجال تحديد إنسانيتي؟ هل يتطوع أحد ليطلق هكذا صرخة، تكون هي الجواب على "عولمة ما" أفقدت الإناسة جوهرها؟

العولمة والحرية

مرجعيات تحديد الحرية.

مما يقودني إلى الكلام على الحرية كأحد التعابير الأكثر دقة^b والأكثر "تلوثاً" في عالمنا اليوم. تأخذ الحرية في الخطاب الديني أحياناً مثلاً، شكلاً خفياً، يحده الإيمان بما فيه من مُسلمات غير خاضعة للتحليل أو للتطوير. بينما يعتمد الخطاب الفلسفي أشكالا أكثر إجرائية كقول أحدهم أن ما يحد حرية الفرد هو حرية الآخرين. وفي الحالتين لا يشكل الإنسان المرجع الأساسي لتحديد الحرية.

فيجد الإنسان نفسه بشكل عام بتأرجح مستمر بين خطاب رومانسي عن الحرية بالمطلق وبين واقع قاعم لحرية ولو تزيّن هذا القمع بشتى الألوان. فالعالم مليء من ضوابط معيارية لتقييد الحرية يكون فيها واضع المعيار (أو المدافع عنه) هو أيضاً الحكم. فمن "سلامة الدولة" حتى "التراث المقدس" جملة من الممنوعات غير قابلة للنقاش، استعاضت عن جو الحرية المسؤولة، بجو "لاحرية" مقنعة وغير مسؤولة.

مرة أخرى، الغريب هو التماذي الديني بقهر الحرية بحجة الحفاظ على الدين، كما لو أن الفكر الذي خلقه الله يشكّل خطراً على الله نفسه. فاستبدلت عملياً رحابة الدين بإرهاب ديني انتهى به الأمر إلى عصبية وطوائف متناحرة وحروب^c. المشكلة التي نتجت عن هذا الواقع، هو فقدان المرجعية التي تعطي مثلاً حياً عن الحرية وعيشها. فإذا بالمجموعات الدينية مجموعات

منغلقة ينطبق عليها ما ينطبق على غيرها من الوحدات الاجتماعية من توقع وكرهية للآخر وكبت للحريات. فكان من الطبيعي أن تستغل بعض ظواهر العولمة انعدام وجود المثال لتتصرف على هواها بما تدعي أنه الحرية والديمقراطية، كون هذه الأخيرة هي المنتج الأساس للحرية.

إشكالية "الديمقراطية".

كانت الديمقراطية، أو حكم الشعب للشعب، أحد أوجه التعبير عن حرية الشعوب كأفراد وجماعة. فالجماعة الحرة هي الجماعة غير المستعبدة لحكم أجنبي و غير الخاضعة لحكم فرد. تحكم هكذا جماعة نفسها بنفسها من خلال رأي الأحرار فيها. هذا ما عرفه الإغريق وتكلموا عليه الفلاسفة من أفلاطون حتى اليوم. لذلك ارتبط مفهوم الحرية سياسياً بالممارسة الديمقراطية، ونم بالفعل عن طموحات لحرية الفرد تمثلت بنظم تصون تعبيره وتحركه وملكيته إلخ... خاصة على الصعيد الداخلية، وذلك في مختلف الدول.

لكن جديد العولمة، كما في حقوق الإنسان، هو تحول الديمقراطية من غاية إلى وسيلة. فعوض أن تكون الديمقراطية إنجازاً يحقق حرية الإنسان بشكل لائق ضمن الجماعة وبين الجماعات^d، أصبحت الديمقراطية في ظل العولمة حجة لقمع الدول ولفرض أساليب معيبة تسمح لكبريات الدول في العالم بالتحكم بالدول الأخرى. فمظاهر العولمة القائمة تجعلك تقيم حكماً مسبقاً على كل دولة لا تسلك مسلكاً معيناً، وتعطيك عن حياة هذه المجموعة أو تلك صورة مغلوطة بحجة أن هذا الأسلوب ليس الأسلوب المستحب لتحقيق الديمقراطية، وتنقل لك صوراً مجتزأة عن الخبرات العالمية إذا لم تدعن لأنماطها المدعوة حضارية.

المشكلة في كل هذا أن العولمة تلعب هنا دور ملتبساً. فلا تسلط الضوء إلا على ما تريد. وتبرر لهذا ما لا تبرر لذلك. وتعتبر ديمقراطياً هنا ما ليس ديمقراطياً هناك. المشكلة، كل المشكلة هو في غياب مقاييس للديمقراطية بغياب الرؤية التي تربط الديمقراطية بالحرية والحرية بالإنسان.

فأية ديمقراطية في ظل الفقر مثلاً حتى في البلدان المدعوة عالمياً أول؟ هل عدم البوح بكمية الفقراء والمقهورين هناك يغيّر الواقع؟ أية ديمقراطية في ظل طغيان إعلامي لا يعطي تكافؤ فرص لمن هم في قفص الاتهام؟

أية ديمقراطية في ظل وطأة الاقتصاد والثروات الباهظة التي تجعل من المهجر إرهابياً ومن المغتصب ديمقراطياً؟

التدخل السياسي.

الغائب الكبير في كل هذا هو الضمير الانساني المتمثل بالدين وبالمفكرين. فمع التحام الدين بالسياسة فقدت الأديان قدرتها على التحرك باتجاه الانسان، والتاريخ مليء بأمثلة من هذا القبيل. لكن مع العولمة وما سمي الآن "السياسة العالمية" و"النظام العالمي" لست أدري إلى أي مدى تدرك الأديان أنها خسرت مواقعها: كملهمة لكل خير من جهة، وكقوة سياسية من ناحية أخرى، فباتت تفتقد الدنيا والآخرة. الحرية هي حجة العولمة لاستعمار جديد، لاستعمار المال المتحكم بالاعلام (وبالاسلح عند الضرورة فقط). أما الدين فإما أن يخدم هذا التوجه أو يخضع لأساليب القمع نفسها فيضيق عليه اقتصادياً وإعلامياً حتى إنهائه عسكرياً.

أما المفكرون الأحرار، فلم ينتهوا والحمد لله رغم تضيق الخناق عليهم. لكنهم قلة عزيزة يمنع عليهم مجرد التساؤل العلمي. فعليهم أن يقبلوا بالاعلانات الرسمية للحقائق الديمقراطية وإلا أحرقت كتبهم بنار جديدة، هي نار اقتصادية تمنع كتبهم من الصدور ومن البيع وإذا ما صدرت فتلحقهم اللعنة ذاتها وكأنهم سحرة القرن المنتهي.

أية حرية هذه في نهاية القرن؟ وأية ديمقراطية؟ هل التصويت ديمقراطية^e؟ هل الكلام في الصحراء حرية؟ نحن لسنا في عولمة تطالب بالحرية والديمقراطية. نحن في ظل عولمة تريدك أن تقول بحرية ما تريدك هي أن تقول، وأن تكون ديمقراطياً متى يناسب ذلك تحركاتها السياسية.

لكن ورغم كل ذلك، العولمة ليست الخطر. الخطر هو في باستسلامنا لظواهر العولمة وعدم الاستفادة من الفرص التي يستفيد البعض منها. الخطر هو في فقداننا الثقة بقوة معطيات نمتلكها وهي التي تعطي التقانة (متى تملكناها) قوتها. الخطر هو في انعدام أي فحص نقدي لمواطن الضعف عندنا فيسهل التحكم بنا بسبب من ضعفائنا. "العولمة" طاقة معطاة للجميع. هل نربي أنفسنا على استعمالها؟

آلية تربية ممكنة

هنا بيت القصيد. كل ما يمكن أن نقوله يبقى حلاً أو شعراً أو ردة فعل عاطفية ما لم يدخل حيز الوجود. من هذا القبيل، تشكّل التربية المدخل الأساس للتعامل بشكل متطور وإيجابي وبناء مع العولمة. فهي التي يمكن أن نُخرجنا من عهد ردة الفعل إلى زمن الفعل. فللعولمة ومظاهرها إيجابيات تسمح لك بأنتخبط حدودك الجغرافية بلياقة وتهذيب، وبأن تعرض أفكارك بشكل شيق ومتجدد دوماً، وبأن تطلع على مجريات الأمور وتتخذ منها المواقف المناسبة في الوقت المناسب. العولمة طاقة معطاة لكل واحد ليتفاعل مع الآخرين، ويلعب دوره في صياغة الحضارة المستقبلية، ويفحص نفسه على ضوء ما

يقوله عنه الآخريين. العولمة واقع يمكن أن نوظفه في الاتجاه الإيجابي إن أدركنا دورنا فيها ولم نترك أنفسنا على هامشها.

هذا يتطلب أولاً معرفة تقنية لا أتوقف عندها لأنها سهلة المنال لو كانت على شيء من الكلفة بسبب بعض المستلزمات اللغوية التي لا نزال نشكو منها. هذا يتطلب ثانياً معرفة أنفسنا، فنحن على بروج نقدية عالية تسمح لنا باكتشاف مواقع الضعف في طرُوحاتنا وتصرفاتنا فلا نقع بالمحاذير ذاتها التي نشكو منها. فنكون قد ساهمنا آنذاك بالتأكيد على سلبيات العولمة عوض الاستفادة من إيجابياتها.

هذا يتطلب ثالثاً وضع تصورات مبدئية نخرج فيها إلى العالم بجديد يمكن أن يتحدى السلبيات القائمة بتقديم البدائل التي هي في صالح الإنسان والمجتمع والحضارة.

هذا يتطلب رابعاً وعياً إلى أن التربية تتعدى العملية التلقينية لتطال التأهيل الإنسان بكليته: علمياً وعلائقياً وفكرياً بجو من الحرية والانفتاح. هذا يتطلب خامساً، وعلى صعيد تربوي أبحث، تخطيطاً إجرائياً:

أ - يجعل من البيت خلية تربية يتمرس فيها الإنسان على الحرية وعلى المسؤولية وعلى قبول الآخر.

ب - يحضّر لنظام مدرسي يرفض الفوقية ويؤكد على المنهجية النقدية للتعاطي مع كل جديد بشكل إيجابي واع.

ج - يحترم خصوصيات التجمعات دون أن يجعل منها قلاعاً ضد الآخرين وسجوناً للمنتمين إليها.

د - يضع تصورات تنظيم لمراقب علمية من واجبها فضح كل اختلال في التوازن العالمي يعطي أي إنسان، أو أية مجموعة، امكانية التحكم بالآخرين.

هـ - يستعمل الاعلام بشكل مؤنس، فيعطي المثال الواضح عن الموضوعية (بالطروحات المتوازنة)، وعن احترام الإنسان (عوض عن تشبيهُه⁹)، وعن شمولية في المقاربة الإنسانية.

و - يسعى لاستنباط وسائل تربوية مستحدثة، غير منقولة، بالرجوع إلى أحدث التقانات فنتحول إلى منتجين للمعرفة عوض أن نكون مستهلكين لها ليس إلا.

ز - يعرف بمختلف الثقافات وخصوصياتها وتطوراتها، سعياً لصياغة حضارة مستقبلية رحبة.

نتساءل دوماً أمام ضخامة هكذا طروحات: وهل باليد حيلة؟ السؤال الصحيح هو: متى نبدأ، إن كانت لنا القناعة أنه لا بد من ذلك؟ التاريخ مليء بأمثلة جهود شخصية غيرت وجه التاريخ. فباستطاعتنا أن نؤنس وجه العولمة

إن كنا فعلاً راغبين بأن نلعب دوراً يسجله التاريخ كأنجاز حضاري. والله هو ولي التوفيق إن عرفنا كيف نكون رسله تعالى ونطلقه في عالم هو بأشد الحاجة إلى كلامه المحرر.

-
- a يعود الفضل بوجود ال Internet إلى الحاجات الحربية أساساً.
b ألم تقل مناضلة فرنسية في أوج الثورة الفرنسية: " Oh Liberté! Que de crimes on commet en ton nom!"
c كما لو أن الدين مساو لجماعة الذين يقولون إنهم مؤمنين به.
d ومن شرط هكذا ديمقراطية أن تحترم الخصوصيات فلا تكون تعابيرها متماثلة بل نتائجها على الصعيد الانساني.
e برهنت دقة الاحصاءات في فرنسا مثلاً أنك لست بحاجة تقريباً للانتخاب لمعرفة النتيجة...
f وتعبير "تربوي" هنا هو بالمعنى العام للكلمة أي أنه بعلاقة مباشرة مع التوجّه الانساني والتأهيل له.
g تشكل بعض أنواع الدعايات أمثلة فاضحة عن ذلك.